

خليل فضل عثمان | Khalil Fadl Osman*

"الانهيار: الآمال العريضة والفرص الضائعة في العراق"

"The Unravelling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq"

عنوان الكتاب في لغته: The Unravelling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq.

عنوان الكتاب: الانهيار: الآمال العريضة والفرص الضائعة في العراق.

المؤلف: إيما سكاى Emma Sky.

سنة النشر: 2015.

الناشر: Atlantic Books, London.

عدد الصفحات: 400 صفحة.

”

“

* باحث لبناني متخصص في العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وشؤون الشرق الأوسط، ومستشار أقدم في الأمم المتحدة.

Lebanese Researcher who Specializes in International Relations, Comparative Politics and Middle East Studies, Senior Advisor to the United Nations

الثقافي البريطاني في مدينة مانشستر. وافقت مؤسستها الأم على إعادتها إلى وزارة الخارجية للإسهام في إدارة شؤون العراق. وهكذا، تُشَدُّ سكاى رحالها إلى العراق على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الملكية البريطانية، أُلْقِعت في 20 حزيران/ يونيو 2003، من قاعدة برايز نورتون الجوية إلى الغرب من لندن متجهة نحو مطار البصرة الدولي. كانت هذه الطريق هي نفسها التي سلكتها، والتي سيسلكها بعدها آلاف من الجنود البريطانيين والمتعاقدين والصحافيين الذين انتدبتهم مؤسساتهم الإعلامية لمرافقة القوات البريطانية العاملة في العراق، ومن بينهم كاتب هذه السطور الذي انتدبته الـ "بي بي سي" BBC لمرافقة القوات البريطانية في جنوب العراق، لتغطية انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في كانون الثاني/ يناير 2005.

”

ثمة في ما تقصّه سكاى ما يكشف عن كثير من الفوضى والمصاعب التي شابّت عمل سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات التحالف في العراق

”

ثمة في ما تقصّه سكاى عمّا مرّت به من أحداث، عند وصولها إلى العراق وتوليها مهمات عملها، ما يكشف عن كثير من الفوضى والمصاعب التي شابّت عمل سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات التحالف في العراق. تصل سكاى إلى مطار البصرة فلا تعثر على أي أثر لأجهزة الدولة العراقية، حيث "لا ختم يُهرّ على الجواز، ولا تأشيرة دخول، ولا عراقين" (ص 8). كانت المنافذ الحدودية للبلاد سائبة آنذاك، وكان الأجانب يدخلون العراق من دون حسيب أو رقيب. أتذكّر أول مرة دخلتُ فيها العراق برّاً عن طريق الكويت عام 2003 لتولي إدارة مكتب القسم العربي في الـ "بي بي سي" في بغداد. فقاظلتنا ضمتّ يومها سيارتين حملتتا صحافيين من المحطة إلى بغداد، وعبرت منفذ صفوان الحدودي، من دون أن نرى أي أثر لسلطة تحصي الداخلين والخارجين وتتأكد من أوراقهم الثبوتية. لم نَرَ يوماً عند معبر صفوان سوى بقايا المركز الحدودي الذي طحنته آلة الحرب الأميركية، وأحالته قاعاً صفصفاً. وقد ندم المسؤولون الأميركيون لاحقاً على تركهم حدود البلاد سائبة عدة أشهر؛ ما أتاح لآلاف الجهاديين عبور الحدود والالتحاق بالجماعات المسلحة التي كانت قد بدأت تتشكل وتنظم صفوفها، ولكن "لات ساعة تعدم".

قلّما يقرأ المرء كتاباً يضم بين دفتيه ذكريات حرب، أو مسيرة إعادة البناء، في حقبة ما بعد تلك الحرب بقلم أحد صنّاع أحداثها، من دون أن تطالع رؤية من الداخل لكيفية تشكّل تلك الأحداث. ينشئ كُتّاب هذه الذكريات في "صناديق الذاكرة" ويسترجعون الأحداث. يسردون تسلسلها ويؤكدون لنا جازمين نُبل دوافعهم. يخبروننا عن آمالهم العريضة وحيياتهم المريرة، وعن التحديات التي اعترضت سبيلهم، ويستشهدون بالوقائع والوثائق والأرقام، لكن ما يكتبونه من ذكريات غالباً ما يظل عابقاً بروائح التبرير والتنصل وتبرئة الذات، وتجاهل مسؤوليتهم عمّا تساقط من تلك الأحداث التي ساهموا في صنعها من فصول الألم والفتنة والانكسارات والرعب والدمار. والكتاب الذي بين أيدينا لا يشذ عن هذه القاعدة.

في كتابها الانهيار: الآمال العريضة والفرص الضائعة في العراق تنبش الكاتبة البريطانية إيمّا سكاى في خزائن ذاكرتها؛ لتسترجع فصول تجربتها التي امتدت أكثر من سبع سنوات في حقبة ما بعد الحرب في العراق، بدءاً من توليها مسؤولية الإشراف على فرع سلطة الائتلاف المؤقتة في محافظة كركوك، في الأشهر الأولى التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق وإطاحة حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وانتهاء بعملها مستشارة سياسية لقائد القوات الأميركية في العراق الجنرال راي أوديرنو، تعقبها بسرد سريع لثنت من زيارات قامت بها إلى العراق بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد في كانون الأول/ ديسمبر 2011. ويأتي كتاب سكاى، الذي يغطي حقبة زاخرة بالأحداث العاصفة، غنيّاً من حيث الأحداث التي يستعرضها، وفي طليعتها بعض ما تكشف وراء كواليس تلك الأحداث، في الغرف المغلقة لصناعة القرار السياسي التي عجّت بأعضاء الطبقة السياسية العراقية والمسؤولين الأميركيين العاملين في العراق. وفي مراجعة كتاب زاخر بالأحداث على هذا النحو، لا يجد المرء مفراً من الاتكاء على الانتقاء الهادف عبر التركيز على أبرز فصول أحداث الحكاية التي تُروى في الكتاب.

من هنا كانت البداية

تبدأ حكاية سكاى مع العراق عندما استجابت لإعلان صادر عن الحكومة البريطانية يدعو إلى التطوع للعمل على إعادة بناء العراق بعد سقوط النظام عام 2003. كانت سكاى، اليهودية التي سبق لها أن تطوعت للعمل في كيبوتز كفار ميناخيم في إسرائيل وفي منظمة فلسطينية غير حكومية في الضفة الغربية، تعمل موظفة في المجلس

في سلطة التحالف في كركوك

في مطار البصرة الذي يعج بالجنود البريطانيين، لم تجد سكاى أحدًا في انتظارها ليدها على الخطوة التالية، أو ليرشدها إلى مكان عملها؛ فقررت أن تذهب إلى بغداد حيث أقامت بضعة أيام في القصر الجمهوري، تلقت خلالها سلسلة إجازات حول الوضع في العراق قبل أن تذهب إلى أربيل، حيث أبلغت أنها قد كُلفت بالعمل في كركوك، لتعمل وحدها من دون إشراف أو توجيه من المقر الرئيس لسلطة التحالف المؤقتة في بغداد أو في لندن. تقول في هذا الصدد: "كان لدي قدر قليل من الاتصال بسلطة التحالف المؤقتة في بغداد، ولم يكن لدي أي اتصال بلندن. تُركت لتدبير أموري بنفسي لتبين كيفية القيام بمهمات عملي غير المحدد" (ص 46). ولئن كان هذا التخبط سمة طبعته عمل سلطة الائتلاف المؤقتة في الأشهر والأسابيع الأولى التي تلت الحرب، تلك السلطة التي شكّلت لتنظيم أمور البلاد والعباد في عراق ما بعد الحرب، فإنه كان أيضًا إيدانًا مما سيحل بالبلاد من تخبط وفوضى في إدارة شؤون الدولة التي استولدتها.

وفي كركوك، تولت سكاى رئاسة فرع سلطة الائتلاف المؤقتة، حيث عملت على نحو وثيق مع الكولونيل وليام مايفيل، قائد اللواء 173 المجهول، الذي كان حينئذ يتولى السيطرة على المحافظة، متخذًا قاعدة الحرية الجوية مقرًا له. يستبد بالمرء، وهو يقرأ ما سطرته سكاى عن "إنجازاتها" في كركوك، شعور بأن كركوك هي عنوان فشل سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات التحالف الذي قاده الولايات المتحدة في إقامة نظام سياسي مستقر في العراق والتأسيس للتعایش والوئام بين مكوناته. يطل هذا الفشل الذريع برأسه من خلال حوار دار بين سكاى والكولونيل مايفيل في أيامها الأولى في المحافظة. تخاطبه سكاى بالقول: "كركوك على قدر بالغ من الأهمية بالنسبة إلى العراق؛ لأنها صورة مصغرة عن المجتمع العراقي. وإذا ما تمكنا من وضع الأمور في نصابها الصحيح هنا، فسيكون هناك أمل بالنسبة إلى العراق الجديد" (ص 24). وستبدي الأيام صدق نبوءة سكاى. ففي حين نرى أزمة كركوك - حيث "لا جماعة تقرّ بمظلوميّات الآخرين" (ص 32) - تزداد تعقيدًا بمرور الأيام، لا تزال الأزمات والمآزق تترى على العراق الذي بات أهله ينتدرون بالقول إنه "لا يمر يوم ويأتي أحسن منه".

بيد أن رواية سكاى عن الأحداث الساخنة التي شهدتها كركوك، إبان الغزو الذي قاده الولايات المتحدة والأشهر الأولى التي أعقبته، تظل رواية مبتسرة مُفتقرة إلى كثير من التفاصيل المهمة، فضلًا عن أنها تعاني الارتباك أحيانًا. والانطباع الذي يخرج به المرء أنها تنقل

بـ "أمانة" ما سمعته خلال إجازات سريعة تلقتها من ضباط أميركيين، أو حوارات أجرتها معهم ومع مسؤولين وزعماء في المحافظة، من دون تحقيق أو تمحيص أو بحث لإعطاء صورة دقيقة ومتكاملة عن تلك الأحداث. على سبيل المثال، تخبرنا الكاتبة نقلًا عن الكولونيل مايفيل أن "اللواء 173 المجهول، مع قوات البيشمركة الكردية، كان قد انتزع، في 10 نيسان/ أبريل 2003، كركوك من قبضة جيش عراقي منهار معنويًا وفي طور الفرار" (ص 28). ولكن ما لا نَقَع له على أثر في رواية سكاى أنّ قوات البيشمركة التي دخلت كركوك يومها كانت تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، ولم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني راضيًا عن ذلك بسبب التنافس التاريخي بين الحزبين. وتخبرنا سكاى، أيضًا، أن مدينة كركوك شهدت موجة من النهب والسلب على مدار أسبوع بعد ذلك، وأنّ الأمن والهدوء لم يُستعادًا إليها إلا بعد انتشار وحدات من اللواء 173 المجهول. وتضيف أنه سرعان ما بدأ تقديم الخدمات في المدينة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية (ص 28).

ويظهر لنا بوضوح، من خلال رواية سكاى، أن صورة الوضع في كثير من مناطق المحافظة خارج المدينة، وخصوصًا تلك التي تقطنها أغلبية سكانية عربية، كانت مغايرة لما كان عليه الوضع في مدينة كركوك. وإذا ما أخذنا قطاع التعليم مثلًا، فإننا نجد أن كثيرًا من المدارس في المناطق العربية من كركوك توقفت عمليًا عن العمل؛ بسبب فصل معظم مُدرسيها من وظائفهم في سياق تطبيق سياسة "اجتثاث البعث". ففي قضاء الحويجة، فقد زهاء 540 مُدرّسًا ووظائفهم. وتروي سكاى قصة اجتماع في أيلول/ سبتمبر 2003 مع الشيخ وصفي العاصي، أحد شيوخ قبيلة العبيد في كركوك وعضو مجلس محافظة كركوك آنذاك، ناشدها خلالها أن يجري العمل على إعادة هؤلاء إلى أعمالهم، ولكن كل التقارير التي أرسلتها في هذا الصدد إلى المقر الرئيس لسلطة التحالف ذهبت أدراج الرياح. وتضيف أن هذا الملف لم يُحلّ إلا بعد إحالة الأمر إلى الجنرال أوديرنو الذي كان حينذاك قائد فرقة المشاة الرابعة في الجيش الأميركي (مقرها تكريت)، والذي كانت قوات التحالف في كركوك تحت إمرته. يومها اتخذ أوديرنو قرارًا بالسماح بإعادة المُدرسين المفصولين إلى مناصبهم ودفع رواتبهم من ميزانية فرقته (ص 56-58). والمعروف أن ملف المُدرسين المفصولين كان يقصّ مضاجع عرب كركوك، وأنه قد تبناه معظم زعماء العرب في المحافظة، ومن بينهم رئيس مجلس قضاء الحويجة الراحل حسين علي صالح (أبو صدام)، الذي توسّط في هذا الأمر مرارًا لدى الضابط الأميركي المسؤول عن الحويجة. والظاهر أن قرار إعادتهم جاء في

سياق توجه سلطة الائتلاف إلى التخفيف من غلواء تطبيق سياسة الاجتثاث التي تنتهجها الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث.

ثمة تفاصيل أخرى، في رواية سكاى، كاشفة عن المسار الذي سلكته أزمة كركوك نحو مزيد من التعقيد في حقبة ما بعد صدام حسين. فلقد اصطلحت سكاى منذ أيامها الأولى في كركوك بالشعور الجارف الذي تملك عرب كركوك وتركمانها بأن عودة المهجرين الكرد إليها لا تعدو أن تكون عملية منظمة لـ "تكريد" المحافظة. كانت مخاوف العرب والتركمان نابعة من تدفق أعداد كبيرة من الكرد إلى كركوك؛ ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد سكان المحافظة. تقول سكاى: "قَدَرْنَا أن عدد سكان المحافظة كان نحو مليون ونصف مليون نسمة، نصفهم كانوا يعيشون في المدينة. ولكن خلال الصيف بدأت الأرقام في الارتفاع على نحو كبير. سمعنا عن أشخاص يعودون من أربيل والسليمانية. وسرت شائعات بسرعة في أوساط جماعات المهجرين [مفادها] أن قوات التحالف تقوم ببناء بيوت لفصل الشتاء، وأن العائلات في أربيل يُفدَم لها 1000 دولار للعائلة الواحدة لكي تنتقل إلى كركوك، وأنها ستنتقل الكرد عبر شاحنات تابعة لحكومة إقليم كردستان إلى أي مكان في مدينة كركوك، من دون مقابل إذا ما رغبوا في العودة" (ص 31-32).

نأت كركوك ببنيتها التحتية المتداعية بعبء العائدين واستيعابهم. وهذا ما تؤكده سكاى بقولها إن مدينة كركوك "لم تكن تمتلك البنية التحتية ولا مخزون المساكن للتعامل مع سكانها الحاليين، بغض النظر عن تدفق [العائدين]" (ص 32). إلا أن المؤلفة تبدو، في سردها هذا الفصل من تعقد أزمة كركوك، مشغولة بهم التنصل من تبعه عدم التعامل جدياً من موقعها في كركوك مع هذه التطورات؛ ومن ثم من تحمّل تبعات ما نجم عنها من آثار وتداعيات لا تزال تُلقَى بظلالها القائمة على أزمة كركوك. ويتضح ذلك من خلال قولها: "احتطنا عبر عدم تسجيل المهجرين خشية أن يُفسر ذلك على أنه تقديم مساعدة لهم. كما ساورنا هاجس عدم تشجيع المهجرين على الانتقال إلى حين تصميم برنامج سليم لإعادة" (ص 32).

في خضم هذا الجو المحتقن بالخوف على الوجود والمصير الذي سرى في أوساط العرب والتركمان في كركوك، ومع نشوة المنتصر التي استبدت بالكرد، نلمس من خلال ذكريات سكاى بدايات تشكّل ملفات كركوك الشائكة في حقبة ما بعد 2003؛ مثل ملف نزاعات الملكية العقارية، والتحول الديموغرافية، أو السؤال: من هو الكركوكي؟ وما ترتب عليه من تعقيدات أدت إلى التأجيل المتكرر لإجراء انتخابات مجلس المحافظة، منذ أول انتخابات أجريت في

كانون الثاني/ يناير 2005. وتحمل سكاى سلطة الائتلاف المسؤولية عن تعقيد تلك الملفات التي تضرب جذورها في سياسات اتبعها النظام السابق؛ مثل التعريب السكاني، ومصادرة الأراضي والممتلكات من التركمان والكرد. وتعزو ذلك إلى افتقار سلطة الائتلاف إلى سياسة واضحة حيال تلك الملفات. وتستشهد باستفسار وجهته إلى مسؤوليها في بغداد، هو: "هل حددت السلطات أي أراضٍ بديلة يمكن تقديمها للعرب الذين شجعهم صدام على الانتقال إلى كركوك. فبعض أطراف نزاعات الملكية عبّر عن رغبة ونيّة بشأن مغادرة منطقة كركوك حاملاً تصبح مثل هذه الأراضي متوافرة. ولم نلتق جواباً قط" (ص 32).

وتشير سكاى إلى سلسلة من الإجراءات والسياسات التي اتبعت في كركوك بعد الغزو، والتي أدت إلى تعزيز حضور الكرد ونفوذهم السياسي والإداري فيها. ففي الأيام الأولى التي أعقبت الغزو، وافقت قوات التحالف على وصول مجموعة من الكرد - بدعم نشط وفي بعض الأحيان بتدبير من إدارتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل والسليمانية - لتولي المناصب العليا في المدينة، ولحماية البنى التحتية" (ص 28). فضلاً عن ذلك، كانت الكفّة مائلة كثيراً إلى مصلحة الكرد في أول مجلس للمحافظة شكّله الكولونيل مايفيل في أواخر أيار/ مايو 2003. فلقد شكّل هذا المجلس عبر تخصيص ستة مقاعد لكل مكون من مكونات كركوك الأربعة؛ وهي التركمان والكرد والعرب والمسيحيون (الكلدو - آشوريون). واختير هؤلاء عن طريق 300 شخص دُعوا إلى هذا الشأن، وتم تقسيمهم على أساس مكوناتٍ لاختيار ممثلي كل مكون من المكونات الأربعة. بعد ذلك، تم اختيار ستة "مستقلين"؛ كان خمسة منهم من الكرد، أما السادس فهو آشوري. وكانت هذه التركيبة الإشكالية مثيرة للجدل. تقول سكاى: "لقد أدى التركيز على الانتماء العرقي إلى شكوى الجماعات من أن التحالف كان منحازاً إلى الكرد؛ ذلك أن الكرد كان لديهم أحد عشر مقعداً، مقابل ستة مقاعد للعرب، وستة للتركمان، وسبعة للمسيحيين. ومنذ وصولي إلى المحافظة، سمعت شكاوى عن مجالس المحافظات" (ص 51). لا تفصح المؤلفة عن ماهية الشكاوى التي تلقّتها حول مجلس محافظة كركوك ولا عمّن بثّها. ولكن دأب العرب والتركمان في كركوك، منذ ذلك الحين، في ترديد أن إضافة الأعضاء الستة المستقلين كانت حيلة اعتمدها قوات التحالف لإمالة الكفّة لمصلحة الكرد في مجلس المحافظة. وسيجري توسيع مجلس المحافظة في أواسط كانون الثاني/ يناير 2004 ليضم 36 عضواً؛ 12 كردياً، و9 من العرب، و8 من التركمان، و7 من المسيحيين (ص 84-86).

كردية. إلا أنه سُرعان ما أُطلق سراحه بعد أن أبلغ الكولونيل مايفيل مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في المحافظة بأن "إسماعيل مهمٌ بالنسبة إلينا، وبأننا نريد أن يُطلق سراحه من دون أن يتعرَّض لأذى" (ص 75).

لم يطل المقام بسكاي في كركوك. فقد نُقلت إلى بغداد، في شباط/ فبراير 2004، حيث انضمت إلى الفريق العامل مع رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بول برغر، مستشارةً لشؤون كركوك ومُنسقةً لسياسة السلطة حيال شمال العراق عمومًا، وهي مهمة انتهت بانقضاء فترة عمل السلطة عند نقل السيادة إلى الحكومة العراقية، في نهاية حزيران/ يونيو 2004، إذ إنها عادت إلى بريطانيا. وفي تفاصيل حكاية سكاي، أثناء عملها في مقر سلطة الائتلاف بالقصر الجمهوري بالمنطقة الخضراء في بغداد، تطالعا عزلة العاملين في السلطة وجيوش المتعاقدين، وغيرهم من القابعين خلف أسوار المنطقة الخضراء، عن تفاصيل حياة العراقيين العابئة برائحة الموت اليومي والدمار ومصاعب العيش خارج تلك الأسوار. وتتكرَّر الإشارات إلى واقع العزلة والغربة التي عاشها هؤلاء عن العراقيين في أماكن متفرقة من الكتاب. كانت تلك العزلة ولادة حالات اكتئاب وهموم حاول كثيرون من ساكني المنطقة الخضراء تبديدها عبر الرياضة والخمر والحفلات الصاخبة (ص 98).

رفع العديد من القوات الأميركية

شأن كثيرين ممن عملوا في العراق في تلك الفترة، بات العراق قَدْر سكاي خلال سنوات لاحقة. فلقد عادت إلى العراق، في كانون الثاني/ يناير 2007، مستشارةً لسياسة للجنرال أوديرنو الذي كان قد عُيِّن حديثًا قائدًا للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. كانت تلك الفترة عصيبة وحاسمة بالنسبة إلى التدخل العسكري الأميركي في العراق؛ إذ صاحبت تصاعد وتيرة التمرد المسلح في العراق من دون هواده - رغم الجهود الكبيرة لإخماده - نقلة مفهومية نوعية في العقيدة القتالية الأميركية في مجال مكافحة التمرد، أشرف عليها الجنرال ديفيد بترابوس الذي تولَّى قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق في شباط/ فبراير 2007. وعلى حدِّ تعبير سكاي، باتت فكرة مكافحة التمرد بمنزلة "دين جديد [...] كتابه المقدس هو الكتاب المعروف باسم 24 - 3 FM. وهو كتاب في العقيدة القتالية لمكافحة التمرد أشرف بترابوس على كتابته أثناء وجوده في [قاعدة] فورت ليفنورث [العسكرية في ولاية كانساس]، وثيمته الأساسية أن 'السكان هم الجائزة'" (ص 160).

وفي ظلِّ تضخُّم الهويات الفرعية واستنفارها في كركوك، ألهمت الهيمنة الكردية على أجهزة الحكم والإدارة في المحافظة مشاعر الغبن في صفوف باقي المكونات السكانية؛ ما أثار مطالباتها بـ "التوازن" القومي في إدارة المحافظة. ووفقًا لرواية سكاى فإنها خاضت نقاشات معمّقة ومستفيضة في تلك الفترة مع عباس البياتي، الأمين العام للاتحاد الإسلامي لتكمان العراق، الواجبة التزكمانية لحزب الدعوة الإسلامية، حول كيفية تحقيق التوازن في كركوك (ص 61). كانت هذه نقطة البداية التي أسست سلسلة من المشاريع والمقترحات والتفاهات حول صيغ للمحاصصة والتقسيم الشامل للسلطة في كركوك بين المكونات السكانية العرقية في المحافظة، إلا أن أيًا منها لم يُترجم عمليًا؛ ما كرّس مشاعر المظلومية وعمق الأزمة في كركوك.

”

في ظلِّ تضخُّم الهويات الفرعية واستنفارها في كركوك، ألهمت الهيمنة الكردية على أجهزة الحكم والإدارة في المحافظة مشاعر الغبن في صفوف باقي المكونات السكانية

“

لم تكن هموم تقاسم السلطة وحدها الهاجس الذي أطبق على مكونات كركوك في حقبة ما بعد 2003. فهذه الهموم تواسجت مع السؤالين: مَنْ هو الكركوكي؟ ومَنْ الذي يحق له البقاء في المحافظة من بين ساكنيها؟ وقد فرض هذان السؤالان نفسيهما بإلحاح منذ الأيام الأولى التي أعقبت الحرب، مع ظهور محاولات إخراج السكان الوافدين إلى كركوك من مناطق أخرى في العراق، ومعظمهم شيعة عرب جاؤوا من محافظات الوسط والجنوب بتشجيع من حكومة حزب البعث التي قدّمت لهم، في سياق سياستها الرامية إلى تعريب المحافظة، حوافز من قبيل 10 آلاف دينار عراقي مقابل الانتقال إلى كركوك. وفي تضاعيف ما تقصّه سكاى عن تواصلها مع ممثلين عن الوافدين، يترأى للقارئ شبح الخوف الذي خيّم على هذه الشريحة السكانية من جرّاء تعرضها لضغوطات وتهديدات؛ بغية دفعهم إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية. فلقد كان كافيًا أن يدعو أحد ممثلي الوافدين، الدكتور إسماعيل العبودي، سكاى والكولونيل مايفيل إلى تناول طعام الإفطار في بيته في أحد أيام شهر رمضان عام 2003، لكي يُختطف في اليوم التالي على أيدي مسلحين كانوا يتكلمون ولكنه

وتغدو لعبة الألفاظ هذه برقعاً يتبرقع به الاستخفاف بحياة المدنيين العراقيين وأرواحهم. يطالعنا ذلك في الحوار التالي بين الجنرال أوديرنو وضابط كان يقدم له إيجازاً تسرده سكاى، على النحو الآتي:

"أفاد مُقدِّم الإيجاز مقتل خمسة أعداء قُتلوا أثناء العمل في عملية في ديالى. وأردف موضحاً: 'سيدي، قتلنا شخصاً كان يزرع عبوة ناسفة'.

أجاب الجنرال أوديرنو: 'عمل جيد'.

مضى مُقدِّم الإيجاز إلى القول، موحياً إليه أن السكان المحليين كانوا مسرورين: 'الأجواء كانت إيجابية'.

'مَن هم الأشخاص الأربعة الآخرون الذين لقوا مصرعهم؟'

'أربعة أطفال، سيدي، كانوا في الجوار'" (ص 151).

إنَّ ذلك يدلُّ على الكيفية التي تُؤدِّي بعمليات مكافحة التمرد، عند تجريدتها من البعد الإنساني، إلى تفاقم التمرد المسلح. يتضح ذلك من خلال سؤال تطرحه سكاى: "لقد قتلنا شخصاً ربما دُفع له 100 دولار لزرع عبوة ناسفة. وإبان هذا العمل قتلنا أيضاً أربعة أطفال. كم من الأعداء الإضافيين خلقنا؟" (ص 151).

شكّل أوديرنو فريق عمل باسم "مجموعة المبادرات" مؤلفاً من سكاى وأربعة ضباط أميركيين برتبة عقيد. وقد أعاد هذا الفريق، مستوحياً المفهوم الجديد لمكافحة التمرد، تعريف النجاح بالنسبة إلى القوات الأميركية على أنه تحقيق "الاستقرار المستدام" (ص 159). وتطلب ذلك قيام القوات الأميركية بهلاء الفراغ الذي خلّفه انهيار الدولة، أملاً أن تتمكن الحكومة في غضون ذلك من رفع قدراتها على نحو يؤهلها للقيام بذلك بنفسها. عملياً، استدعى ذلك عدة إجراءات ميدانية: من قبيل نشر وحدات عسكرية أميركية في الأحياء السكنية، وتدريب القوات العراقية، والعمل معها في دوريات مشتركة تُسير في الأحياء السكنية، وهو أمرٌ يُتيح للقوات أن تفهم السكان وهواجسهم، وأن تزرع الثقة بالتحالف في نفوسهم وأن تُشعرهم بالحماية، وهو الشعور الذي كانت القوات الأميركية تأمل أنه سيحفزهم على الخروج عن صمتهم، وتقديم معلومات لقوات التحالف وللسلطات العراقية حول الجماعات المسلحة والإجرامية (ص 161-162). وشملت جهود الجيش الأميركي في هذا الصدد مبادرات محلية للمصالحة الوطنية؛ كما هو الشأن في مبادرة المصالحة بين السكان من السنة والشيعية في حيّ الجهاد في بغداد، وقد أطلقها الضابط الأميركي المحلي (ص 222-223). والملاحظ أن هذه المصالحات المحلية جرت في ظل غياب مشروع للمصالحة الوطنية على الصعيد الوطني العام.

أحدثت هذه النقلة المفهومية تحولاً في رؤية القيادة العسكرية الأميركية المواجهة التي تخوضها في العراق. وبحسب المنظور الجديد، لم تعد الغاية من مكافحة التمرد مجرد سحق الجماعات المسلحة بالقوة العسكرية الغاشمة، وإنما بات كسب القلوب والعقول الهدف الأسمى الذي يتعيّن تحقيقه في صراع معقد؛ هو في جوانب عديدة منه تنافس بين جماعات أهلية في موارد السلطة والثروة والنفوذ، في ظلّ حكومة "تتمتع بشرعية ضعيفة" (ص 160). اقتضى ذلك رفع العديد من القوات الأميركية في العراق. وتفادياً لإثارة حساسية إيران التي كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد نسج تفاهات معها، صُوّر المشهد على أنه سيكون "مؤقتاً فحسب، وخطوة أولى في اتجاه خفض الوجود الأميركي" (ص 139).

”

أتاح موقع سكاى الجديد لها مواكبة طريقة عمل المؤسسة العسكرية الأميركية عن كُتب، وحضور اجتماعات باللغة الحساسة والأهمية

“

أتاح موقع سكاى الجديد لها مواكبة طريقة عمل المؤسسة العسكرية الأميركية عن كُتب، وحضور اجتماعات باللغة الحساسة والأهمية؛ ما فتح لها نافذة تُطلُّ من خلالها على أروقة صنع القرار فيها وآلياتها وهيكلها المقدسة. ثمّة في روايتها رؤية تفصيلية من الداخل تُغني فهمنا لطريقة عمل هذه المؤسسة، برطانها ولغتها التعبيرية الخاصة التي تُبلد الإحساس بالقتل وخسارة حياة البشر، وتُزيل ما يتربّ على ذلك من أعباء أخلاقية. فحتى الضحايا من الجنود الأميركيين يُجرّدون من إنسانيتهم عبر تحويلهم إلى أرقام إحصائية ضمن جداول ورسوم بيانية. ونرى في رواية سكاى كيف أنّ أسطورة "الحرب النظيفة" تستبدّ بالقوات الأميركية، وتصوغ خطابها الذي يتسم بالإفراط في استخدام التوريات والاستعارات والكنائيات لوصف الأعمال القتالية. وخلف شريحة واسعة من الألفاظ التعبيرية الخاصة، لا تبدو الحرب لعبة دم وقتل ونار ودمار واستباحة حياة بشر وأرواحهم وممتلكاتهم. ف "قواعد الاشتباك" لا تتحدّث عن شنّ هجوم، وإنما عن "عمل عسكري حركي" kinetic، والالتحام مع العدو في وطيس القتال يوصف بأنه "اتصال" أو "احتكاك" Contact. أما مَن يُقتل من الطرف الآخر، فيوصف بأنه "عدو قُتل أثناء العمل" (ص 151).

وسط أجواء التوتر وانعدام الثقة بين مكتب رئيس الوزراء، وهو أيضاً القائد العام للقوات المسلحة، وبين القوات الأميركية، بات التواصل مع مستشاري المالكي الأمنيين ضرورة ملحة. واضطلعت سكاى بدور أساسي في هذه الاتصالات التي تركّزت مع الدكتورة باسمه الجادري، المستشارية العسكرية للقائد العام للقوات المسلحة، واللواء أبو محمد، أحد قادة الاستخبارات في مكتب القائد العام للقوات المسلحة. وتكشف لنا رواية سكاى عن هذه الاتصالات أجواء الصراع والخلافات التي ظلّت تعصف بأوساط المسؤولين العراقيين، وما يصاحبها من مميمة ووشاية وغيبة وتآمر وطعنٍ من وراء الظهر في حق الآخر، وتقويضٍ لإنجازاته ووضعٍ لعراقيل في وجهه، فضلاً عن التزلف وتملّق مسؤولي التحالف وممثلي دولهم، عسكريين كانوا أو ومدنيين، ومحاولة الاستقواء بهم. على سبيل المثال، تلمّح سكاى إلى أنّ الفريق فاروق الأعرجي، مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، هو الذي كان وراء بث شائعات التحضير لانقلاب مزعوم على المالكي؛ لأنه كان يريد تقويض عمل باسمه الجادري التي لم يكن على وفاق معها على ملّف المصالحة الوطنية، بما في ذلك استيعاب أفراد الصحوات في القوات الأمنية العراقية والجهاز المدني للدولة (ص 234). مثال آخر تقدمه سكاى بشأن تلك الأجواء المسمومة في صفوف النخب السياسية والعسكرية العراقية، يتمثل في اللواء الركن حسين العوادي، قائد شرطة بغداد، الذي كان يقول للأميركيين إنّ الفريق الركن عبّود قنبر، قائد عمليات بغداد، ليس أهلاً لتولي منصبه (ص 164-165). وتبيّن هذه الأحداث والوقائع أنّ المسؤولين الأميركيين باتوا أطرافاً في لعبة التجاذبات الداخلية في العراق.

الاتفاق الأمني

تنتهي مهمة سكاى مع انتهاء مهمة أوديرنو في كانون الأول/ ديسمبر 2007، إلا أنّها سرعان ما تعود، مرّةً ثالثةً، إلى العراق بعد بضعة أشهر، مستشارةً سياسيةً لبترايوس أولاً، ومن ثم لأوديرنو الذي عاد إلى العراق، في أيلول/ سبتمبر 2008، قائداً للقوات المتعددة الجنسيات. وشهدت هذه الحقبة عدة تطورات مهمة؛ لعل أبرزها المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة التي أفضت إلى انسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر عام 2011، والانتخابات النيابية التي أجريت في آذار/ مارس 2010.

عند قدوم سكاى في مهمتها الثالثة إلى العراق، لم تكن المفاوضات بين الجانبين حول "اتفاقية وضع القوات" Status of Forces Agreement،

ترافق ذلك كلّ مع تحوّل نوعي في تفكير الأميركيين والجماعات المسلحة السنيّة بعضهم تجاه بعض. فلقد أُسندت إلى الجنرال البريطاني غرايم لامب، نائب الجنرال بترايوس، مهمة البحث عن طرق للانفتاح على هذه الجماعات. تقول سكاى: "لم يكن ذلك أمراً هيناً؛ حيث إنه كان يعني التعامل مع أشخاص قتلوا جنودنا" (ص 178). وشكّل انقلاب العشائر العربية السنيّة وبعض الفصائل المسلحة على تنظيم القاعدة فرصةً لمُدّ جسور التواصل بينها وبين القوات الأميركية. فهذه القوى سعت للحصول على دعم القوات الأميركية في قتالها للقاعدة. وشكّلت مخاوف السنّة من الجماعات الشيعية المسلحة ومن تعاطف النفوذ الإيراني في العراق دوافع إضافية لهم للسعي للحصول على الحماية والدعم من الأميركيين (ص 183). والحال أنّ القلق من تعاطف النفوذ الإيراني في العراق مثل قاسماً مشتركاً بين العرب السنّة والأميركيين. فـ "بحلول منتصف صيف 2007، كان معظم الضحايا الأميركيين يسقط بسبب الميليشيات الشيعية التي استخدمت السلاح الذي كان بمنزلة علامة فارقة بالنسبة إليها: قذائف تقذف كتلاً من اللهب [...] قادرة على اختراق دروع العربات الأميركية" (ص 213).

وتشرح سكاى ما أثارته رعاية القوات الأميركية لمجالس الصحوة، ومدها بالمال والعتاد والسلاح، من مخاوف في نفس المالكي الذي خشي من تحوّل هذه التشكيلات إلى قوّة عسكرية سنيّة (ص 184-185). وتترأى لنا صورة المالكي ينهشه الشك والريب وهو يشاهد تزايد عديد الصحوات ليصل إلى 130 ألف شخص كانوا يتقاضون رواتبهم من قوات التحالف (ص 233). ولا غرو أنّ عدم تنسيق القوات الأميركية مع الجهات الرسمية العراقية، أو إحاطتها علمياً بتفاصيل عملها على تشكيل الصحوات ودعمها، من الأسباب التي عزّزت شكوك المالكي والدائرة المحيطة به في نيّات الأميركيين. وفاقم ذلك أنّ صفوف القوات الأميركية كانت تعجّ بضباط معادين لرئيس الوزراء ومستشاريه، وقد كانوا يضغطون لتطبيق الاتفاقات التي توصلوا إليها مع جماعات سنيّة؛ "بغض النظر عن الحكومة العراقية" (ص 195). ومن الواضح أنّ عمل الأميركيين على ملّف الصحوات من وراء ظهر الحكومة العراقية كان خطيئة كبرى، إذا ما أخذنا في الاعتبار ذلك الانقسام المجتمعي الطائفي الحادّ في العراق آنذاك، وميل النخب السياسية العراقية إلى الأخذ بنظرية المؤامرة في تفسير الأحداث. فالمالكي، الذي كان يرى في الصحوات "متمردين قد ينقلبون عليه في أي لحظة"، تملّكته في تلك الفترة خشية من حدوث انقلاب يؤدي إلى إطاحته؛ من خلال مشاركة الصحوات في التآمر مع قوات التحالف (ص 233-234).

النخب السياسية العراقية، بينما رأى المالكي أنّ بقاء القوات الأميركية سيقيّد قدرته على الحركة وسيحدّ من سلطته (ص 267). وهكذا؛ بعد كثير من الجدل ولىّ الأذرع، وافق مجلس الوزراء العراقي على الاتفاق، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، ووقّعه وزير الخارجية هوشيار زيباري والسفير كروكر في اليوم التالي (ص 267-268). إلا أنّ البرلمان لم يقرّ الاتفاق إلا بعد مفاوضات شاقّة بين الكتل تمخّص عنها قرار يطالب بالإصلاح السياسي، والمزيد من الاستشارات داخل الحكومة، وبناء مؤسسات ديمقراطية. وطالبت بعض الكتل بضمانات أميركية لحماية العملية الديمقراطية في العراق، وهي ضمانات تلقتها في رسائل من كروكر (ص 268).

الولاية الثانية

تُطلعننا سكاى، من خلال مذكراتها، على بعض خبايا كواليس الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2010 وتوّليّ المالكي ولايته الثانية رئيسًا للوزراء. فلقد احتدم الصراع بين قيادة الجيش الأميركي والسفارة الأميركية، وإدارة أوباما تاليًا، حول الموقف من تويّ المالكي ولايةً ثانيةً. كان أوديرنو مقتنعًا بضرورة إعطاء فرصة لإياد علاوي، زعيم القائمة العراقية التي فازت بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات (91 مقعدًا) لتشكيل الحكومة، في حين مالت السفارة الأميركية إلى تأييد فكرة تويّ المالكي ولايةً ثانيةً بعد حصول اندماج بين كتلته، دولة القانون (89 مقعدًا)، والائتلاف الوطني العراقي (70 مقعدًا) إثر إعلان النتائج، لتشكّل الكتلة الكبرى في البرلمان وقوامها 160 نائبًا. تقول سكاى: "قال الجنرال أوديرنو إنه يتعيّن علينا حماية العملية [السياسية] عليهم أن يسمحوا لعلاوي على الأقل بأن يحاول تشكيل حكومة أولًا. وإن لم يفعلوا، فستبدو الانتخابات خدعة". وقال إنه يتعيّن علينا عدم انتقاء الفائزين. فذلك لا يؤدّي غرضه على نحو جيد؛ علينا أن نضع ذراعينا حول العراقية وأن نبقيهم في اللعبة، فهم الذين يتعرّضون للترويع. المالكي يتمتع بمزّيّة شاغل المنصب وما يقترن بذلك من استخدام جهاز الدولة. لم أكن أنا ولا الجنرال أوديرنو نعتقد أنّه سيكون بمقدور علاوي تشكيل حكومة يكون هو رئيسها، لكننا اعتقدنا أنّه كان لديه الحق، كونه الفائز في الانتخابات، في أن يمضي قُدّمًا في ذلك أولًا، وذلك قد يؤدّي إلى تسوية سياسية بين الزعماء، بحيث يوافق إمّا علاوي أو المالكي على أن يتشارك السلطة، أو أن يُختار شخص ثالث ليكون رئيسًا للوزراء" (ص 317-318). في المقابل، تنقل سكاى عن أوديرنو أنّ السفير الأميركي في العراق

المعروفة اختصارًا باسم "صوفا" SOFA، تسير على ما يرام. وتلقي سكاى ضوءًا على نقاط الخلاف بين الجانبين، تمثّل أبرزها بحقّ القوات الأميركية في اعتقال عراقيين ومنح العسكريين والمتعاقدين الأميركيين حصانة قضائية (ص 261-262). كانت الاتفاقية تواجه أيضًا معارضة الصدرين وإيران، وكان شبح التاريخ يطارد المالكي الذي كانت تساوره الخشية من أن يلاقي مصير صالح جبر نفسه، أول رئيس وزراء شيعي في العراق. فقد أُجبر على الاستقالة تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية ضد المعاهدة العراقية - البريطانية المعروفة باسم "معاهدة بورتسموث" عام 1948 (ص 262). وعلى عكس اتفاقيات صوفا الكثيرة المعقودة بين الولايات المتحدة ودول عدة من مختلف أنحاء العالم، حيث تكون الاتفاقيات غير مُعلّنة ولا تحتاج إلى إقرار في البرلمان، كان يتعيّن تمرير اتفاقية صوفا بين العراق والولايات المتحدة في البرلمان العراقي؛ إذ إنّها تُناقش بنودها علنًا.

”

وفقًا لما تكشفه سكاى، كانت بعض الكتل والتيارات السياسية تخشى أن تزيد القوات الأميركية التي ستبقى في العراق من قوة المالكي

“

انضمت سكاى إلى فريق صوفا الأميركي المفاوض برئاسة السفير الأميركي في العراق رايان كروكر. كان الفريق مؤلّفًا، إضافة إلى سكاى، من كلّ من ديفيد ساترفيلد، وبريت ماكغورك، وروبرت فورد، وميغان أوسوليفان، وعلي الخضيري، ومسؤول من الاستخبارات. وفتتح رواية سكاى عن المفاوضات أعين القراء على الضغوطات التي مارسها أوديرنو على الجانب العراقي لتلين موقفه في المفاوضات. فهذا القائد العسكري الأميركي هدد المسؤولين العراقيين بوقف كل أشكال الدعم الأميركي للعراق "إن لم يصلوا إلى اتفاق على الولاية القانونية للقوات الأميركية. ومن ثم، فلن يستطيع العراق أن يقي نفسه من الإرهاب الداخلي أو التهديدات الخارجية" (ص 267).

وخلال المفاوضات، دخلت الاتفاقية الأمنية في حومة الجدل السياسي العراقي الداخلي. ووفقًا لما تكشفه سكاى، كانت بعض الكتل والتيارات السياسية تخشى أن تزيد القوات الأميركية التي ستبقى في العراق من قوة المالكي، والتي كانت تشهد صعودًا مثيرًا للقلق في أوساط

مع الوسط السياسي العراقي والسلك الدبلوماسي المعتمد في بغداد. وكان المسؤولون العراقيون وأعضاء السلك الدبلوماسي حريصين على مبادرة التواصل معه؛ بالنظر إلى أنه سفير لدولة كبرى وازنة. والغريب أن سكاى تكرر شكوى أوديرنو كما لو كانت حقيقة، في حين أنها تشير بعد بضع صفحات لاحقة إلى ذهاب هيل مع أوديرنو للقاء المالكي بعد يوم من انتخابات 2010 (ص 317). ما يدل على أنه كان مبادراً في التواصل مع كبار المسؤولين العراقيين.

تجدد الإشارة إلى أن ثمة جانباً في الخلاف بين أوديرنو وهيل لم تطرقه سكاى في كتابها إطلاقاً؛ وهو إشكالية تدخل العسكر في السياسة. كان لب المشكلة بين الرجلين يكمن في أن أوديرنو العسكري سعى للتأثير في مجريات العملية السياسية، بناءً على تصوّره مقتضيات عملية مكافحة التمرد، في حين كان يعمل السفير هيل هو والإدارة الأميركية في واشنطن على الاحتفاظ بالملف السياسي حصراً ضمن إطار المؤسسة السياسية والدبلوماسية الأميركية.

وكأنّ ما كانت الحال، فإن كتاب الانهايار زاخر بتفاصيل مهمة عن أحداث محطات مفصلية وخباياها في حقبة لاهبة من تاريخ العراق المعاصر. إلا أن الكاتبة كانت أمينة في عرضها بصراحة لامتناهية تجربتها في العراق؛ بكل ما حملته في صناديقها من آمال وخيبات وانكسارات، واصطفافات وانحيات حيال ملفات العراق وقضاياها وأطراف اللعبة السياسية الداخلية فيه، وهي انحيات تنساب من بين السطور في بعض صفحات الكتاب. والانحياز في السيرة أمر طبيعي، لكنه في هذا الكتاب يشير إلى واقع أن كثيراً من الأجانب الذين عملوا في تلك الفترة في العراق؛ ضمن إطار قوات التحالف أو متعاقدين، أو في منظمات دولية أو شركات استثمارية، قد "تعرقنوا" عبر اصطفافهم في خضم الاصطفافات والانقسامات والسجلات العاصفة التي شهدتها العراق، ولا يزال الأمر على هذا النحو. وهذا ما يثير أسئلة عن دورهم ومسؤوليتهم عن جزء - كحدّ أقل - من النكبات التي حلّت بعراق ما بعد 2003. صحيح أن هذه المذكرات حاولت - على غرار معظم المذكرات السياسية - أن تتحو منحى التنصل من عواقب ما حدث من أخطاء وأن تحمي بلائمة ارتكابها على آخرين، لكنها لا تخفي عن القارئ كيف غير العراق مؤلفتها. من منّا، نحن الغرباء الذين عملنا في العراق في تلك الفترة، لم "يتعرقن" ولم يغيّره العراق؟ من منّا لم تلازم ذاكرته وسريته ندوب العراق لتطعن في السنّ معه؟

كريستوفر هيل أبلغه "أن العراق ليس مستعداً للديمقراطية، وأن العراق في حاجة إلى رجل شيعي قوي. والمالكي هو رجُلنا" (ص 322). ومقارنته بموقف أوديرنو المؤيد على نحو مطلق لخيار تشكيل علاوي للحكومة أو حكومة وطنية تجمع بين دولة القانون والعراقية، وهو خيار قوّض فرصه إصرار كل من المالكي وعلاوي على أن يتولى هو رئاسة الوزراء في هذه الحكومة الائتلافية، تميّز موقف القيادة السياسية الأميركية بقدر من التخطئ. ففي تموز/ يوليو، أبلغ أوديرنو وهيل ومسؤولون في السفارة الأميركية المالكي ومسؤولين عراقيين، من بينهم علاوي، ودبلوماسيين أجانب أن فرص المالكي في البقاء في منصبه شبه معدومة لعدم توافر تأييد له (ص 333). كما تنقل سكاى عن أوديرنو أن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن أبلغ الجنرال في اجتماع معه في واشنطن، في أواسط تموز/ يوليو، أنه سوف يتحدث هاتفيّاً مع كل من المالكي وعلاوي، ويعطيها مهلة أسبوعين لتشكيل حكومة، وإلا عليهما التنحي وإتاحة المجال أمام آخرين لتولي تلك المهمة. ولكنه عندما اتصل بهما "أبلغ المالكي أن الولايات المتحدة ستؤيد بقاءه رئيساً للوزراء، وأبلغ علاوي أن عليه القبول بالمالكي رئيساً للوزراء". وتذهب سكاى إلى أن "الإدارة الأميركية كانت تريد أن ترى حكومة قائمة في العراق قبل الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني/ نوفمبر. وبدا أن الحفاظ على الوضع القائم كان أسرع السبل إلى ذلك" (ص 334).

كان الخلاف بين أوديرنو وهيل، وفقاً لما تكشفه رواية سكاى، تنافراً بين شخصيتين متغايرتين في كل شيء، تقريباً، إلا أنه تحوّل إلى عداة سافر مع وقوف كل منهما على طرفي نقيض من الآخر حيال الولاية الثانية للمالكي. والظاهر أن عدوى كراهية أوديرنو لهيل انتقلت إلى بعض المحيطين به ومن بينهم سكاى التي تنقل عن أوديرنو وصفاً لهيل وأدائه لعمله يُجانب في بعض معاملته الإنصاف والصواب. تقول سكاى: "كان من الواضح أن كريس هيل غير ملائم لأداء الدور. وبسبب افتقاره إلى الخبرة الإقليمية كان هيل الخيار الخاطئ للسفير. فهو لم يكن يريد هذا العمل ولكن هيلاري كلينتون أقنعتة. واعترفت وزيرة الخارجية بذلك عندما التقاهما الجنرال أوديرنو، في أوائل 2010، في واشنطن ليوضح لها مستوى الخلل في السفارة. فقد اشتكى الجنرال أوديرنو أن هيل "لم يكن يتواصل مع العراقيين ولا مع الآخرين في السلك الدبلوماسي" (ص 312). وهذا، بحسب ما عاينته أثناء عملي في العراق في تلك الفترة، غير صحيح. فلقد كان السفير هيل متواصلاً